

قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022)

م.م طالب جاسب لفته الكعبي

مدير عام الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

عالم اليوم يشهد انتشار الشركات الضخمة، التي تملك رؤوس أموال، وقدرات تكنولوجية، وإمكانيات علمية كبيرة، التي تستخدم الإدارة الحديثة لذلك لا بد من دراسة المؤشرات المالية للشركة العامة للتجهيزات الزراعية، للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وينطلق البحث من إشكالية تتمثل بقلة النفقات المالية المرصودة من الجهات المعنية في الدولة لوزارة الزراعة والشركة، ما انعكس بدوره سلباً على توفر مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل يتناسب ومتطلبات وحجم القطاع الزراعي، وتوطل البحث إلى استنتاجات أهمها، تحقيق الشركة أرباحاً صافية لأغلب مدة الدراسة، وبلغت أكبر قيمة لها عام 2017، وكانت نحو (282.13) مليار دينار عراقي، كما سجلت الشركة عجزاً قدر بنحو (10.58-) مليار دينار عراقي في عام 2015، وتمثل إيرادات النشاط التجاري الجزء الأكبر من الإيرادات الإجمالية للشركة أثناء مدة الدراسة، وجاء معدل التغير لها موجب الانتعاش لأغلب سنوات الدراسة، وتفسير قيم معيار هامش الربح الإجمالي على الرغم من تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض أثناء مدة الدراسة إلى كفاءة إدارة الشركة في أدائها عملياتها التشغيلية للموارد بصورة عامة، ما عدا عام 2015، وتفسير قيم معيار العائد على الموجودات، بالرغم من تذبذبها بين الارتفاع والانخفاض أثناء مدة الدراسة إلى كفاءة إدارة الشركة في أدائها عملياتها الاستثمارية للأصول بصورة عامة، ما عدا عام 2015، كما إن مجمل الموجودات التي تتعامل معها الشركة هي أصول متغيرة تتمثل بالمستلزمات الزراعية، وتفسير قيم معياري نسبة دوران المخزون، ومتوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة مخزونها بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة التي تلت عام 2000 خصوصاً في المدة (2011-2016)؛ إذ سجلت قيم المعيارين في هذه الأعوام انخفاضاً تنازلياً متسلسلاً، وتفسير قيم معيار معدل دوران الموجودات الثابتة إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الثابتة بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة التي تلت عام 2000، وتفسير قيم معيار معدل دوران إجمالي الموجودات إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الإجمالية بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة التي تلت عام 2000، وخلص البحث بضرورة زيادة النفقات المالية المرصودة للشركة من الجهات المعنية لممارسة دورها بالشكل الذي يتناسب وحجم ومتطلبات تنمية القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: قياس وتحليل، مؤشرات الأداء المالي، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

Today's world witnesses the spread of huge companies, which own capitals, technological abilities, and great scientific capacities that use modern administration. Therefore, the financial indicators of the Public Company for Agricultural Supplies must be studied in order to examine the strengths and weaknesses. The research emerges from a problem represented by the few amount of financial expenditures allocated by the agencies of the State to the

Ministry of Agriculture and the company, which was negatively reflected on the availability of the agricultural product requirements in a way that suits the demands and the size of the agricultural sector. The research comes up with the following results. The company achieved net profits for most of the study period and reached its largest value in 2017 approximating (282.13) billion Iraqi dinars, but it recorded a deficit of about (10.58-) billion Iraqi dinars in 2015. Commercial activities represented the greatest part of the company's total incomes during the study period. The rate of change was positive for most of the study years in spite of fluctuation of gross profit margin standard values. This indicates the efficiency of the company's leadership of resources employment in general except for 2015. In addition, despite fluctuation, the values of return on assets criterion indicate the efficiency of the company's leadership of investing the assets, except for 2015. The total assets dealt with by the company are variable assets represented by agricultural requirements. The values of stock turnover ratio and the average duration of holding inventory indicated a decrease in the efficiency of the company's optimal management for its inventory during the whole study years that followed 2000 especially in the period from (2011-2016) where a sequential downward decline is recorded on the values of the two standards. Moreover, a decrease in the efficiency of the company's managing of its fixed assets and total assets is also recorded in all the years under study after 2000. The research concluded that it is necessary to increase the financial expenses allocated to the company by the concerned authorities to practice its role, which is commensurate with the size and requirements of the development of agricultural sector.

Keywords: Measurement and analysis, financial performance, state company for agricultural supplies.

القبول

2024/8/20

الرجاع

2024/8/8

الاستلام

2024/7/25

المقدمة

عرفت الشركة العامة منذ بداياتها الأولى باسم مصلحة التجهيزات الزراعية في العام 1976، ومن ثم تغير اسمها ليكون، المنشأة العامة للتجهيزات الزراعية عام 1982، وبموجب قانون وزارة الزراعة والرّي المرقم 76 في عام 1987، اندمجت مع المؤسسة العامة للمكننة لتكون المؤسسة العامة للمكننة والتجهيزات الزراعية، وفي العام نفسه ألغيت هذه المؤسسة وتوالت عليها التسميات خلال فترات اللاحقة وفقاً لمقتضيات العمل والمصلحة العامة، يُطلق عليها في نهاية الأمر، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، شركة ممولة ذاتياً، وتعدّ أهم تشكيلات وزارة الزراعة العراقية، التي تعمل وفقاً لقانون تسجيل الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997، ومن الجدير بالذكر أنّ لدى الشركة خمسة عشر فرعاً منتشرة في عموم البلد، ما عدا إقليم كردستان، أمّا عن أهدافها فتتلخّص في تطوير العملية الزراعية في العراق بوساطة توافر المستلزمات الزراعية من المكائن، والمعدات، والأسمدة، والبذور، والمبيدات، والأغطية البلاستيكية، وغيرها من مناشئ عالميّة عن طريق الاستيراد، أو محليّة عن طريق الإنتاج المحلي، وتوزيعها على المستفيدين من المزارعين والمستثمرين، وفق ضوابط وتعليمات محدّدة، وبما يحقّق العدالة في التوزيع لأكبر شريحة منتجة وبأسعار مدعّمة، كما تهدف إلى إدخال التّقنيات الحديثة، وترويج استخدامها في القطاع الزراعي، وتوفير الخزين الاحتياطي، وإسناد حملات الاستزراع والحصاد، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجيّة، وصولاً للوفرة الزراعيّة المنشودة، كما إنّ عالم اليوم الذي يشهد انتشار الشركات الضّخمة، التي تملك رؤوس أموال، وقدرات تكنولوجيّة، وإمكانيّات علميّة كبيرة، اتّجه تدريجياً نحو تحرير التجارة عن طريق تطبيق اتفاقيّات منظّمة التجارة العالميّة، ما يعني أنّ البقاء سيكون للشركات والمشاريع الأقوى، التي تستخدم الإدارة الحديثة، التي من خصائصها دراسة مؤشّرات كفاءة الأداء الاقتصادي، ودورها في اتّخاذ القرارات، التي لا تقتصر أهميّتها على ميدان الإدارة الماليّة فحسب، بل أصبحت تمثّل مكاناً مهماً في محيط إدارة الشركات ككل⁽¹²⁾؛ لذا لا بدّ من دراسة هذه المؤشّرات في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية، للوقوف على نقاط القوّة والضعف فيها، وبما ينعكس إيجابياً على عمليّة اتّخاذ القرارات الإداريّة والماليّة بغية تطوير نشاطها الخدمي، وينطلق البحث من إشكاليّة تتمثّل بقلّة النّفقات الماليّة المرصودة من الجهات المعنية في الدّولة لوزارة الزراعة

والشركة، ما انعكس بدوره سلبيًا على توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي بشكل يتناسب ومتطلبات وحجم القطاع الزراعي.

فضلاً عن صعوبة الجمع بين هدف الشركة الرئيس المتمثل بتقديم الخدمات الزراعية، وتنمية القطاع الزراعي (المنفعة الاجتماعية)، من جانب، وتحقيق الربح الاقتصادي، الذي يعدّ ضروري لديمومتها من جانب آخر، تأتي أهمية البحث من أهمية دور الشركة المحوري في توافر مدخلات الإنتاج الرئيسة للعملية الزراعية من مناشئ عالمية أو محلية معروفة، وتوزيعها على العاملين في القطاع الزراعي وفق الضوابط والقوانين وبنسب دعم عالية؛ إذ إنها شركة لا تتبني الربح الاقتصادي كهدف رئيس لها، بل تنمية القطاع الزراعي، وينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ استخدام النسب المالية، وتحليلها يعزّز فرص التوصل إلى قياس مدى كفاءة إدارة الشركة والفنيين والعاملين في استغلال مواردها الاقتصادية، والموائمة بين تلبية متطلبات القطاع الزراعي من مدخلات الإنتاج، وبين ما متاح منها عالمياً، يهدف البحث إلى إجراء التحليل المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية لغرض معرفة الانحرافات والاختلالات، التي حصلت خلال مدة الدراسة ومعالجتها، فضلاً عن تقويم إدارة الشركة على اعتبار أنّ من الأمور المسلّم بها هو أنّ الربح الاقتصادي معيار رئيس لتقويم كفاءة الإدارة؛ إذ خلّلت البيانات الواردة في القوائم المالية المنجزة وقيد التدقيق من ديوان الرقابة المالية للمدة (2000-2022)، ولن يتسنى للباحث إدخال عام 2023، إلى السلسلة لعدم إنجاز الحسابات الخاتمية للشركة للعام أعلاه، ولحين تاريخ صدور البحث، فضلاً عن التقارير الصادرة من الأقسام المختصة في الشركة (قسم الحسابات)، وباعتماد منهج التحليل الإحصائي، والمنهج الوصفي التحليلي، الذي يستند على مؤشرات النسب المالية.

المبحث الأول: التحليل المالي مفهومه وأنواعه ومنهجيته ومدى أهميته للمؤسسات

أولاً: مفهوم التحليل المالي

1- تعريف التحليل المالي:

يُعرّف التحليل المالي بأنه أداة للكشف عن مناطق القوة والضعف في السياسات التي تؤثر في الربحية، وتقييم أداء المنشآت، معتمداً على البيانات التي تظهر في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل⁽²⁾، كما يُعرّف بأنه تحليل القوائم المالية، وخاصة قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل بغرض استخراج مؤشرات مالية تساعد في قراءة الأرقام الواردة بها، وتشخيص المركز المالي وقياس الأداء⁽⁵⁾.

والتحليل المالي هو أيضاً عملية دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في مدة معينة، ودراسة اتجاه هذه العلاقة في المدة اللاحقة⁽⁸⁾، وهو الوسيلة الهادفة إلى تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية، أو اتجاهات تلخص أنشطة المشروع التشغيلية، والاستثمارية، والتمويلية، كما تظهرها القوائم المالية، ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها، وتفسيرها، ووضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة⁽¹⁰⁾، كما إنّ التحليل المالي هو تحليل رياضي للبيانات المالية باستخدام صيغ حسابية، ومعايير تحليلية رقمية تعمل على إيجاد علاقات بين عناصر القوائم المالية، وتحديد اتجاهاتها، ونسبة التغير فيها؛ للوصول إلى معلومات عبر استخدامهما كأساس لاتخاذ القرارات، وتوضح موقف الوحدة الاقتصادية⁽⁴⁾. ومن خلال هذه التعريفات يتضح لنا أنّ التحليل المالي عبارة عن دراسة منظّمة وشاملة تعتمد بالدرجة الأساس على البيانات المالية للمؤسسة، وتُستخرج منها مؤشرات مالية قابلة للفهم والمقارنة، يمكن من خلالها تحديد الانحرافات، وترشيد القرارات، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل⁽⁶⁾.

2- أنواع التحليل المالي:

يمكن أن نميّز بين نوعين من التحليل المالي⁽³⁾.

أ- التحليل الأفقي: يقصد به دراسة أيّ فترة من فقرات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعدّدة، مثلاً إذا أردنا دراسة ربحية الشركة لمدة خمس سنوات ماضية؛ فإنّه

تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية، ونلاحظ فيها ربحية الشركة ومقارنتها سنة بعد أخرى؛ لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية.

ب- التحليل العمودي: ويعني مقارنة مقدار معين في سنة معينة بالمقدار الآخر داخل السنة نفسها وأكثر، على سبيل المثال إذا ما أريد معرفة ربحية الشركة لإحدى السنوات، ولتكن 2000؛ فإنه تؤخذ الربحية لهذه السنة، وتنسب إلى مبيعات سنة 2000، ليتمكن الحصول على معدل الربحية التجارية لتلك السنة دون السنوات الأخرى.

3- مقومات التحليل المالي:

من أجل إنجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة؛ لا بد من توافر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز رئيسة يجب مراعاتها، فإذا ما عدنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو إتاحة مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توافر مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، ومن خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي يستند لمجموعة من المبادئ والمقومات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه، ونلخصها في ما يلي⁽⁷⁾.

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
- تحديد المدة المالية التي يشملها التحليل، وتوافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي؛ إذ تصبح كقاعدة للمحلل المالي، يستخدمها بطرائق سليمة لتعطي نتيجة غير قابلة للتأويل.
- تمنح المحلل المالي المعرفة التامة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة، ويجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصّل عليها، فضلاً عن إمكانية التنبؤ بالمستقبل.

4- منهجية التحليل المالي:

هي الأساليب والإجراءات التي يتعامل معها المحلل المالي في إجراء عمليات التحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعملاء، وهذه المنهجية تحكمها بعض المبادئ والأسس العامة،

التي يجب نأخذها بعين الاعتبار؛ لإتمام عملية التحليل المالي بشكل تتيح له تحقيق الهدف المطلوب، ويعبر عنها من خلال خطوات التحليل المالي الآتية⁽⁹⁾.

أ- تحديد الهدف من عملية التحليل على ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدى المنشأة؛ حتى يتمكن المحلل من جمع المعلومات الخاصة فقط بالموضوع المعني، ويوفر على نفسه الجهد، والعناء، والتكاليف غير اللازمة، فمثلاً إذا تقدم أحد العملاء بطلب قرض من بنك تجاري؛ فيصبح الهدف الأساس للمحلل المالي لدى البنك، معرفة مدى القدرة المالية لهذا العميل على سداد القرض في الوقت المحدد.

ب - تحديد المدة الزمنية التي يشملها التحليل المالي، حتى تحقق عمليات التحليل المالي أهدافها، فلا بد من أن تشمل مدة التحليل للقوائم المالية سنوات عديدة متتالية؛ إذ إنّ القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول على المعلومات، التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم على قدرات وإمكانات العميل.

ج- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل المالي للحصول على أهدافه، وهذه المعلومات يمكن الحصول عليها من مصادر عديدة، مثل القوائم المالية، وغيرها.

د - اختيار أسلوب وأداة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة من الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل، وهي كثيرة نذكر منها نسبة التداول، ونسبة السيولة السريعة، ومعدل دوران النقدية، ومعدل دوران المخزون السلعي والرافعة المالية، فضلاً عن كشف التدفقات النقدية خلال مدد زمنية متتالية.

و - اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج، وقد تظهر الحاجة إلى استخدام أكثر من معيار.

ر - تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في المقياس.

ط- وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يُعدّ من المحلل في نهاية عملية التحليل.

ثانياً: مؤشرات (نسب) التحليل المالي:

تُعدّ مؤشرات النسب الماليّة من أهمّ أدوات التّحليل المالي المستخدمة، وهي طريقة كميّة لمعرفة سيولة الشركة، وكفاءتها التشغيليّة، وربحيّتها الماليّة؛ وذلك بوساطة الاعتماد على النسب الماليّة لقياس العلاقات بين عناصر القوائم الماليّة وقيمتها مع مرور الوقت، ويستخدم المحلّلون الماليون أداة تحليل النسبة لتقييم الوضع المالي للشركات بوساطة التّدقيق في البيانات الماليّة السابقة والحاليّة، ومن الجدير بالذّكر أنّ هذه المعايير أو غيرها لا تُعدّ كافية لتقويم الأداء؛ إذ تتطلّب عمليّة التّقويم مهام مساندة أخرى، مثل البحوث، والدراسات، وتخصّي الحقائق، ومن أهمّ مجموعات النسب الرّئيسة هي⁽¹¹⁾.

1. نسب السيولة Liquidity Ratios.
2. نسب الرّبحيّة Profitability Ratios.
3. نسب النّشاط Activity Ratios.
4. نسب الهيكل التّمويلي Capital Structure Ratios.
5. نسب توزيع الأرباح Payout Ratios.
6. نسب قياس القيمة السّوقيّة Market Value Ratios.

وستعتمد بعض مؤشرات نسب الرّبحيّة، ونسب النّشاط في التّحليل المالي للقوائم الماليّة الخاصّة بالشّركة في هذا البحث، التي تتناسب والبيانات الماليّة، التي هي في رأي الباحث، كافية لتحقيق الأهداف المرجّوة من البحث.

المبحث الثاني: تحليل كفاءة مؤشرات الأداء المالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022)

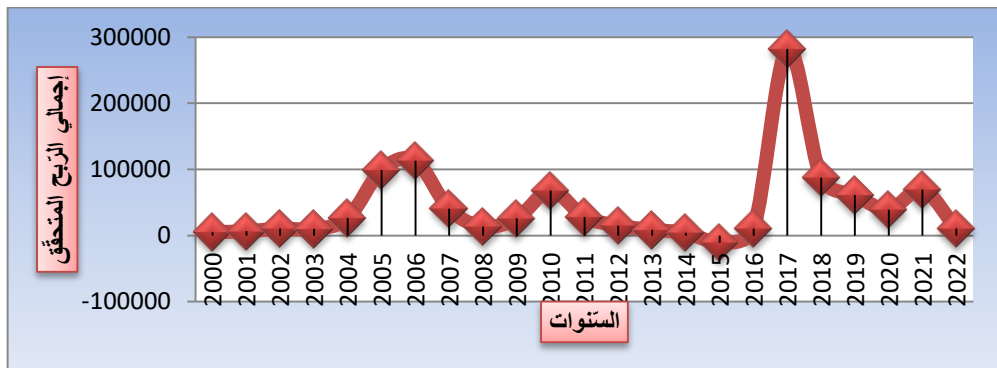
من المهم جدًا التعرف على مدى قدرة الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في تحقيق أهدافها في المجال التجاري والمالي، بمعنى آخر نقاط القوة والضعف بصورة عامة، وعليه يتطلب الأمر تحليل نشاطها في المجالات أعلاه بواسطة بعض المؤشرات الخاصة الآتية: أولاً: تحليل واقع الأرباح المتحققة للشركة للمدة (2000-2022):

يُعرف الربح من وجهة النظر الاقتصادية، بأنه مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج، (العمل، رأس المال، الأرض، الموارد الأولية)، بهدف إنتاج السلع والخدمات، وتختلف قدرة المنظمين في إمكانية ضمان أمثل استخدام لتلك العناصر؛ نتيجة لاعتبارات عديدة، قد يكون جزء منها متعلقًا بالظروف السائدة في المنشأة، لكنه غالبًا ما تكون الظروف الذاتية المحيطة بالمنظم هي العامل الأساس في ذلك⁽¹³⁾. حققت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية أرباحًا صافية أثناء مدة الدراسة، ما عدا عام 2015، ويبين الجدول (1)، والشكل (1) أدناه، أن الربح المتحقق للشركة انسم بعدم الاستقرار أثناء مدة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ مجموع الربح المتحقق للشركة أثناء مدة الدراسة نحو (1,023,811.15) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (52.44,513) مليون دينار عراقي، وكانت أعلى قيمة له عام 2017، وبلغت نحو (282,132.99) مليون دينار عراقي، بينما سجل عام 2015 عجزًا قدر بنحو (-10,583.53) مليون دينار، وجاءت قيم النسب المئوية للأرباح المتحققة للشركة للتأكد مما جاء أعلاه؛ إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة للربح في مقدار الربح الإجمالي عام 2017، وكانت نحو (27.55 %)، وكما موضح في الجدول أدناه، مع العرض أن قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 المعدل، نص في المادة (11) / رابعًا منه، بأن يكون توزيع الأرباح كما موضح (45 % حصّة الخزينة العامة، 33 % حصّة حوافز الربح لموظفي الشركة وللمتميزين منهم ولأعضاء مجلس الإدارة، 5 % حصّة البحث والتطوير، 5 % للخدمات الاجتماعية للعاملين، والمتبقي منه للاحتياط)، ومن الجدير بالذكر أن مصطلح صافي الربح يطلق حينما تكون هناك ضرائب، ونظرًا لعدم وجود ضرائب في ميزانية الشركة العامة للتجهيزات الزراعية؛ فإن الأرباح المتحققة هي الأرباح الصافية نفسها.

جدول (1) إجمالي الربح المتحقق للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022)
(مليون دينار عراقي)

السنة	الربح المتحقق	النسبة المئوية	السنة	الربح المتحقق	النسبة المئوية
2000	5,237.413	0.512	2013	8,578.356	0.838
2001	6,438.782	0.629	2014	3,974.085	0.388
2002	10,509.641	1.027	2015	-10,583.538	-1.034
2003	10,069.693	0.984	2016	10,453.761	1.021
2004	26,349.393	2.574	2017	282,132.996	27.557
2005	99,171.832	9.687	2018	87,636.608	8.560
2006	113,045.918	11.042	2019	61,340.992	5.991
2007	40,300.061	3.936	2020	39,202.667	3.829
2008	13,484.047	1.317	2021	69,356.279	6.774
2009	25,855.020	2.525	2022	10,480.356	1.024
2010	67,853.441	6.628			
2011	28,109.861	2.746			
2012	14,813.484	1.447			
المجموع	1,023,811.158				
المتوسط	44,513.528				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.

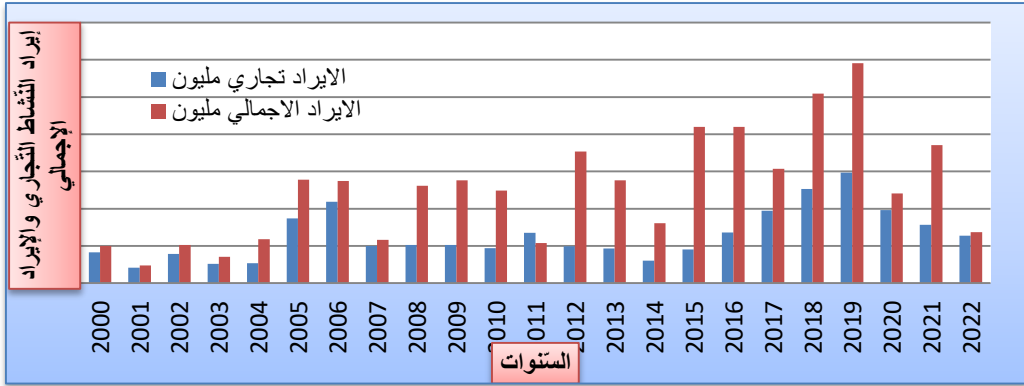


شكل (1) إجمالي الربح المتحقق للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022) (مليون دينار).

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول (1).

ثانياً: تحليل واقع الإيرادات المتحققة للشركة للمدة (2000-2022)

إنَّ الإيراد الإجمالي المتحقَّق للشركة أثناء المدة أعلاه، اتَّسم بعدم الاستقرار ما بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ مجموع الإيراد المتحقَّق للشركة لمدة الدراسة نحو (5,788,742.32) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (251,684.45) مليون دينار عراقي، وبلغت أعلى قيمة له عام 2019، وكانت نحو (591,131.46) مليون دينار عراقي، أمَّا أقل قيمة كانت عام 2001، وبلغت نحو (47,785.80) مليون دينار عراقي، وكما هو موضَّح في الجدول (2)، والشكل (2) أدناه، ويبيِّن الجدول نفسه والشكل (2)، أنَّ إيراد النشاط التجاري المتحقَّق للشركة، اتَّسم بعدم الاستقرار أيضًا أثناء مدة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض، وبلغ مجموع إيراد النشاط التجاري المتحقَّق للشركة لمدة الدراسة نحو (2,935,018.03) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (127,609.48) مليون دينار عراقي، وبلغت أعلى قيمة له عام 2019، وكانت نحو (296,675.67) مليون دينار عراقي، أمَّا أقل قيمة له كانت عام 2001، وبلغت نحو (41,268.94) مليون دينار عراقي، ونلاحظ أيضًا من الجدول أدناه والشكل (3)، أنَّ أكبر نسبة مساهمة لإيراد النشاط التجاري في الإيراد الإجمالي للشركة كانت عام 2011، وبلغت نحو (125.34%)، بينما كانت أقل نسبة مساهمة لإيراد النشاط التجاري في الإيراد الإجمالي للشركة عام 2015، وبلغت نحو (21.42)%، والنسبة أعلاه متوافقة مع العجز لتحقيق الربح الذي مرَّت به الشركة للعام المذكور أعلاه، وبخصوص معدَّل التغيُّر في إيراد النشاط التجاري للشركة عن سنة الأساس 2000، يوضَّح الجدول (2)، أنَّ القيم كانت موجبة لأغلب سنوات الدراسة، ما عدا الأعوام (2001, 2003, 2007, 2010, 2012, 2013, 2014, 2020, 2021, 2022)، كانت الإشارة سالبة على الترتيب، وهذا يعني أن هناك انخفاضًا في أداء إدارة الشركة لعملياتها التجارية في الأعوام سابقة الذكر.



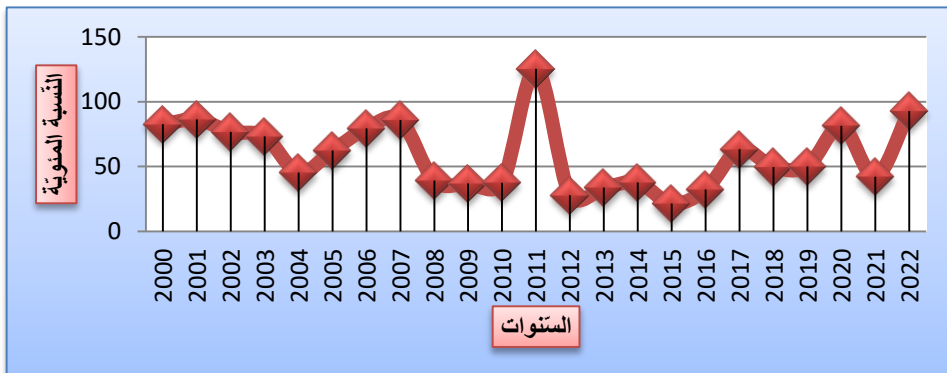
شكل (2) الإيراد الإجمالي، وإيراد النشاط التجاري للشركة للمدة (2000-2022)، (مليون دينار).
المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول أدناه (2).

جدول (2) الإيراد الإجمالي، وإيراد النشاط التجاري، ونسبة مساهمته في الإيراد الإجمالي، ومعدل تغيره
للشركة للمدة (2000-2022) (مليون دينار).

السنة	إيراد النشاط التجاري	الإيراد الإجمالي	النسبة %	معدل التغير في إيرادات النشاط التجاري %
2000	82,346.67	99,584.073	82.69	0
2001	41,268.94	47,785.801	86.36	-49.88
2002	78,657.27	102,329.072	76.86	45.40
2003	51,668.91	70,457.379	73.33	-32.77
2004	53,545.04	118,059.475	45.35	2.28
2005	173,599.23	278,086.268	62.42	145.79
2006	218,271.04	274,614.742	79.48	54.25
2007	99,949.18	116,298.434	85.94	-143.69
2008	102,476.91	261,657.504	39.16	3.07
2009	102,476.91	276,417.797	37.07	0.00
2010	93,546.06	248,973.174	37.57	-10.85
2011	135,269.61	107,921.500	125.34	50.67
2012	98,741.64	353,290.429	27.94	-44.36
2013	93,240.69	276,332.991	33.74	-6.68
2014	60,689.66	160,880.197	37.72	-39.53
2015	90,001.16	420,022.171	21.42	35.60
2016	135,592.32	420,022.171	32.28	55.36
2017	194,318.02	306,945.622	63.30	71.32
2018	252,666.76	508,918.370	49.64	70.86
2019	296,675.67	591,131.460	50.18	53.44
2020	196,056.03	240,904.855	81.38	-122.19

-47.71	42.26	370,902.018	156,770.62	2021
-35.92	92.69	137,206.829	127,189.71	2022
5,788,742.329			2,935,018.03	المجموع
251,684.45			127,609.48	المتوسط

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.



شكل (3) نسبة مساهمة الإيراد التجاري في الإيراد الإجمالي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

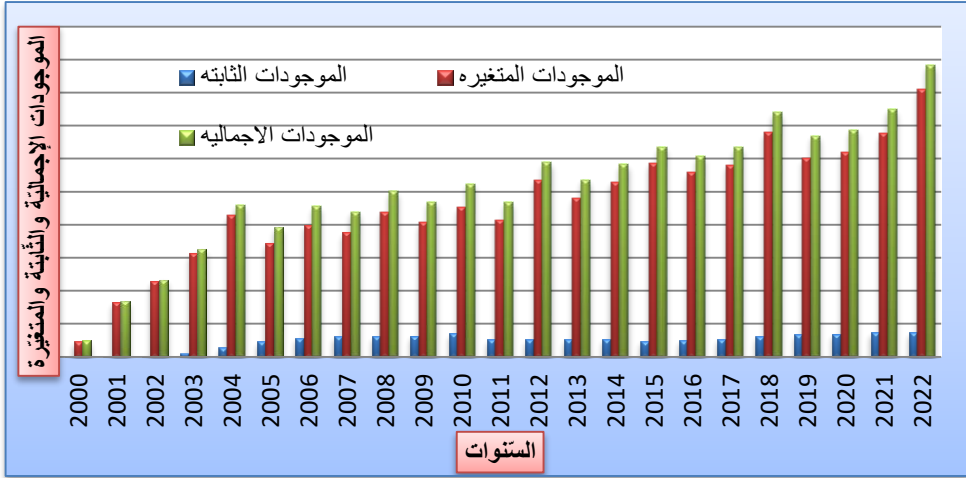
المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول (2).

ثالثاً: تحليل واقع قيم الموجودات الإجمالية والثابتة والمتغيرة للشركة للمدة من (2000-2022)

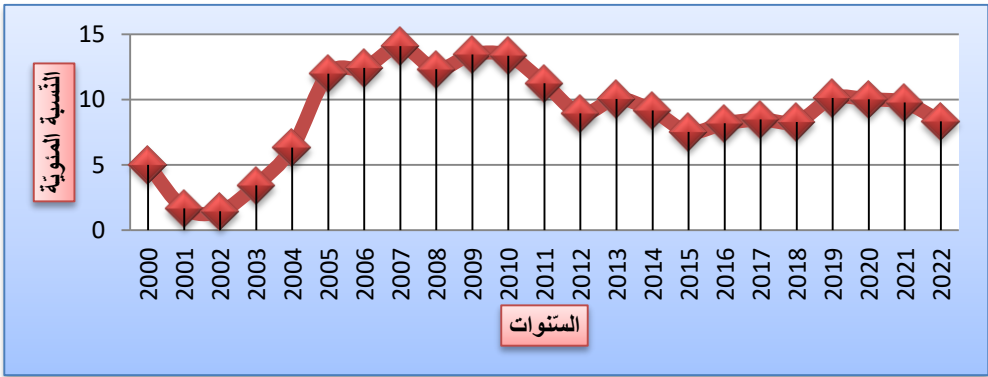
يوضح الجدول (3)، والشكل (4) أدناه، أنّ قيم الموجودات الإجمالية للشركة، اتّسمت بعدم الاستقرار أثناء مدة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ مجموع قيمها أثناء مدة الدراسة نحو (23,567,272.68) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (1,024,664.03) مليون دينار عراقي، وبلغت أعلى قيمة لها عام 2022، وكانت نحو (1,764,830.70) مليون دينار عراقي، أمّا أقل قيمة لها كانت عام 2000، وبلغت نحو (96,104.07) مليون دينار عراقي، وبخصوص معدل التّغير لها عن سنة الأساس 2000، يوضح الجدول نفسه أنّ القيم كانت موجبة لأغلب سنوات الدراسة، ماعدا الأعوام (2005, 2007, 2009, 2011, 2013, 2016, 2019)، على التّرتيب؛ إذ كانت الإشارة سالبة، وهذا يعني أن هناك انخفاضاً في كفاءة استثمار الشركة لأصولها الإجمالية في الأعوام سابقة الذكر، ويبيّن الجدول نفسه والشكل (4)، أنّ قيم إجمالي الموجودات الثابتة للشركة، اتّسمت بعدم الاستقرار هي الأخرى

أثناء مدة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ مجموع قيم الموجودات الثابتة للشركة أثناء مدة الدراسة نحو (2,234,718.73) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (97,161.68) مليون دينار عراقي، وبلغت أعلى قيمة لها عام 2022، وكانت نحو (146,979.44) مليون دينار عراقي، أمّا أقل قيمة لها كانت عام 2000، وبلغت نحو (4,811.13) مليون دينار عراقي.

ونلاحظ من الجدول نفسه، والشكل (5)، أنّ أكبر نسبة مساهمة للأصول الثابتة في إجمالي الموجودات للشركة كانت عام 2007، وبلغت نحو (14.09) %، بينما كانت أقل نسبة مساهمة للأصول الثابتة في إجمالي الموجودات عام 2002، وبلغت نحو (1.44) %، وبخصوص معدّل التغيّر لها عن سنة الأساس 2000؛ يوضّح الجدول أدناه، أنّ القيم كانت موجبة لأغلب سنوات الدراسة، ما عدا الأعوام (2008، 2011، 2014، 2015)، على الترتيب، كانت الإشارة سالبة، وهذا يعني أنّ هناك انخفاضاً في كفاءة استثمار الشركة لأصولها الثابتة في الأعوام سابقة الذكر، ويبيّن الجدول نفسه، والشكل (4)، أنّ قيم إجمالي الموجودات المتغيرة للشركة اتّسمت بعدم الاستقرار أيضاً أثناء مدة الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض؛ إذ بلغ مجموع قيم الموجودات المتغيرة للشركة أثناء مدة الدراسة نحو (21,332,553.61) مليون دينار عراقي، بمتوسط بلغ نحو (927,502.33) مليون دينار عراقي، وبلغت أعلى قيمة له عام 2022، وكانت نحو (1,167,850.99) مليون دينار عراقي، أمّا أقل قيمة كانت عام 2000، وبلغت نحو (91,292.93) مليون دينار عراقي، ونلاحظ من الجدول نفسه، والشكل (6)، أنّ أكبر نسبة مساهمة للأصول المتغيرة في إجمالي الموجودات للشركة، كانت عام 2002، وبلغت نحو (98.56) %، بينما كانت أقل نسبة مساهمة للأصول المتغيرة في إجمالي الموجودات للشركة عام 2007، وبلغت نحو (85.91) %، وبخصوص معدّل التغيّر لها عن سنة الأساس 2000؛ يوضّح الجدول أدناه أنّ القيم كانت موجبة لأغلب سنوات الدراسة، ما عدا الأعوام (2005، 2007، 2009، 2011، 2013، 2016، 2019) على الترتيب كانت قيمها سالبة، وهذا يعني أنّ هناك انخفاضاً في كفاءة استثمار الشركة لأصولها المتغيرة في الأعوام سابقة الذكر.



شكل (4) قيم الموجودات الثابتة والمتغيرة والإجمالية للشركة للمدة من (2000-2022)
المصدر: من عمل الباحث استنادًا إلى الجدول (3).

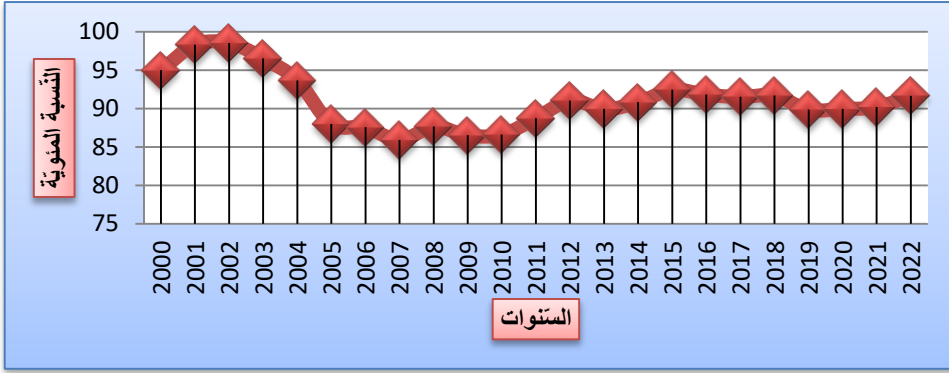


شكل (5) نسبة مساهمة قيم الموجودات الثابتة إلى قيم الموجودات الإجمالية للشركة للمدة من (2000-2022)
المصدر: من عمل الباحث استنادًا إلى الجدول (3).

جدول (3) قيمة الموجودات الثابتة، والمتغيرة، والإجمالية للشركة، ومعدل تغيرها، ونسبة مساهمتها في إجمالي قيمة الموجودات للمدة (2000-2022) (مليون دينار).

السنة	قيمة الموجودات الإجمالية	معدل التغير %	قيمة الموجودات الثابتة	معدل التغير %	قيمة الموجودات المتغيرة	معدل التغير %	نسبة قيمة الموجودات الثابتة إلى الإجمالية	معدل التغير %	نسبة قيمة الموجودات المتغيرة إلى الإجمالية
2000	96,104,070	0	4,811,132	0	5,563,987	15,648	5.006	0	91,292,938
2001	332,849,730	246.34	6,682,650	23.252	5,563,987	15,648	1.672	258.501	98.33
2002	463,466,318	135.91	22,359,543	325.846	6,682,650	23.252	1.442	141,849	98.56
2003	649,315,727	193.38	57,931,745	739.373	22,359,543	325.846	3.444	186,403	96.56
2004	916,577,263	278.10	93,757,975	744.653	858,645,518	6.320	11.981	253,787	93.68
2005	782,569,010	-139.44	113,153,474	403.138	688,811,035	12.425	12.425	-186,032	88.02
2006	910,708,612	133.33	123,592,910	216.985	797,555,138	14.090	14.090	119,116	87.58
2007	877,162,757	-34.91	123,590,395	-0.052	753,569,848	12.347	12.347	-48,180	85.91
2008	1,000,971,511	128.83	126,377,119	57.922	877,381,116	13.475	13.475	135,620	87.65
2009	937,869,281	-65.66	139,885,622	280.776	811,492,162	11.252	11.252	-72,173	86.53
2010	1,046,844,277	113.39	105,206,870	-720.802	906,958,655	8.941	8.941	104,572	86.64
2011	934,976,738	-116.40	107,606,354	48.061	829,769,868	1.813	1.813	-84,551	88.75
2012	1,177,682,346	252.54	107,007,625	-12.445	1,072,388,265	10.058	10.058	265,758	91.06
2013	1,069,905,449	-112.15	95,491,259	-239.369	962,299,095	9.175	9.175	-120,589	89.94
2014	1,166,235,480	100.24	99,345,275	107.575,175	1,059,227,855	7.530	7.530	106,173	90.82
2015	1,266,130,974	86.03	107,575,175	8.183	1,172,639,716	8.183	8.183	124,229	92.47
2016	1,214,098,543	-56.22	107,575,175	8.183	1,114,753,268	8.183	8.183	-63,407	91.82
2017	1,268,165,076	57.30	122,864,285	135.359,154	1,161,589,901	8.476	8.476	51,304	91.52
2018	1,480,395,193	219.79	137,793,363	12.884,285	1,357,330,909	8.299	8.299	214,629	91.70
2019	1,336,041,568	-150.21	146,489,294	50.595	1,200,682,414	10.131	10.131	-171,808	89.87
2020	1,373,748,013	39.24	146,489,294	0.000	1,235,954,650	10.030	10.030	38,636	89.97
2021	1,497,623,975	128.90	146,979,447	180.746	1,351,134,681	9.781	9.781	126,165	90.22
2022	1,764,830,769	278.04	2,234,718,732	10.188	1,617,950,993	8.328	8.328	292,154	91.67
المجموع	23,567,272,680		97,161,684		21,352,553,618				
المتوسط	1,024,664,030				927,502,331				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.



شكل (6) نسبة مساهمة قيمة الموجودات المتغيرة إلى قيمة الموجودات الإجمالية للشركة للمدة من (2000-2022).

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول (3).

المبحث الثالث: تقدير أهم معايير نسب قياس الربحية للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

إنَّ الرِّبْحِيَّةَ مصطلح نسبيّ يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصّافية والمبيعات في المنشآت التجاريّة، وعن الأرباح الصّافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعيّة، وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المؤسسة على الكسب، ومدى كفاءته في تحقيق الأرباح الصّافية من النشاط العادي الذي تمارسه⁽¹⁾، ونسب قياس الرِّبْحِيَّة هي النسب، التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال مواردها الاستغلال الأمثل في تحقيق الأرباح، أي قدرتها على تحقيق أعلى ربحيّة، وتُوصف كذلك بأنّها مجموعة النسب، التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبّر عن قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح⁽¹⁴⁾.

أولاً: نسبة مجمل الرّبح:

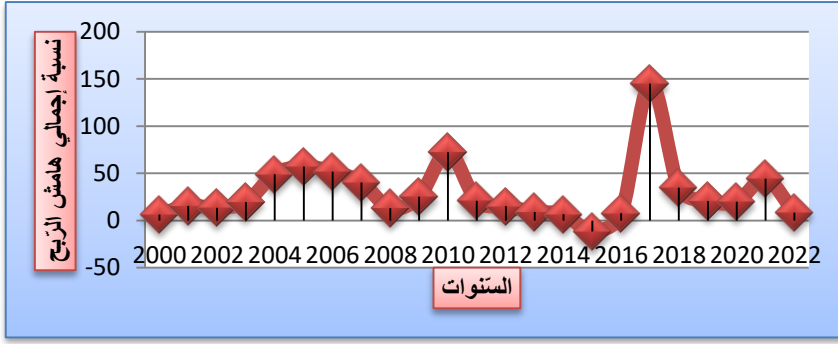
يُحسب هامش الرّبح الإجمالي بقسمة الرّبح الإجمالي على المبيعات، (مجمل الرّبح ÷ صافي المبيعات $\times 100$)، وهذا يُعدّ مؤشراً لمدى كفاءة الإدارة في التّعامل مع العناصر، التي تكون تكلفة المبيعات، أي تكلفة البضاعة المباعة، كما تُعدّ مؤشراً عن المدى، الذي يمكن أن تخفّضه حصيلة المبيعات، قبل أن يتحوّل الرّبح الإجمالي إلى قيمة سالبة⁽¹³⁾، وأنّ ارتفاع هذه النسبة يعطي مؤشراً على كفاءة عمليّات التّشغيل للموارد في الوحدة الاقتصاديّة وبالعكس، وتحافظ هذه النسبة في الكثير من الحالات على معدّل ثابت معقول في حالة استقرار أسعار

البيع وتكاليف الخدمات، ويوضح الجدول (4) والشكل (7)، أنّ هامش مجمل الربح الخاص بالشركة انسم بعدم الاستقرار أثناء مدة الدراسة ما بين ارتفاع وانخفاض؛ إذ بلغت أعلى قيمة له عام 2017، وكانت نحو 145.19%، وهذا يعني أن كلّ دينار من مبيعات للشركة يولّد أرباحاً بمقدار 145.19 %، بينما كانت أقل نسبة له عام 2015، وبلغت نحو 11.75 - %، وهي سنة خسارة (عجز)، بالنسبة للشركة، مع العرض أنّ سبب الخسارة هو سرقة الرصيد المخزني لأحد فروع الشركة (صلاح الدين)، أثناء احتلال تنظيم داعش للبلد، ويعبر عن ذلك بوضوح أيضاً معدّل التغيّر في هامش الربح الموضح بالجدول نفسه، الذي تراوح هو الآخر بين القيم السالبة والموجبة، وبلغ أكبر معدّل تغير في هامش الربح للشركة أثناء مدة الدراسة عام 2017، وكان نحو 5.2161 %، وهو متوافق مع أعلى نسبة هامش ربح حقّقه الشركة في العام نفسه.

جدول (4) نسبة هامش إجمالي الربح ومعدّل تغيره للشركة للمدة من (2000-2022).

السنة	هامش الربح %	معدّل التغيّر في هامش إجمالي الربح %	السنة	هامش الربح %	معدّل التغيّر في هامش إجمالي الربح %
2000	6.360	0	2012	15.002	-90.852
2001	15.602	145.307	2013	9.200	-91.224
2002	13.361	-35.230	2014	6.548	-41.697
2003	19.489	96.342	2015	-11.759	-287.845
2004	49.210	467.295	2016	7.710	306.107
2005	57.127	124.479	2017	145.191	2161.593
2006	51.792	-83.887	2018	34.685	-1737.472
2007	40.321	-180.356	2019	20.676	-220.253
2008	13.158	-427.069	2020	19.996	-10.699
2009	25.230	189.805	2021	44.241	381.198
2010	72.535	743.761	2022	8.240	-81.375
2011	20.781	-813.719			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.



شكل (7) نسبة هامش إجمالي الربح للشركة للمدة 2022-2000.

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول (4).

ثانياً: العائد على الموجودات

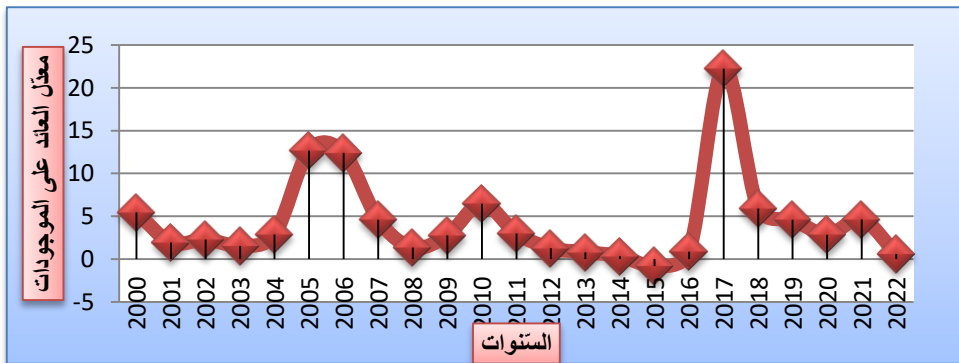
يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار، وهي عبارة عن قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الموجودات (صافي الربح ÷ إجمالي الموجودات × 100). ويُعبّر هذا المعيار عن قدرة الوحدة الاقتصادية على استخدام أصولها لتحقيق الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة الوحدة الاقتصادية في استغلال أصولها، ويوضح الجدول (5) والشكل (8)، أنّ هامش مجمل العائد على الموجودات الخاص بالشركة اتسم بعدم الاستقرار أثناء مدة الدراسة ما بين ارتفاع وانخفاض، ويرجع أمر التذبذب هذا إلى حجم المبيعات من المستلزمات الزراعية ومبالغها أثناء السنوات محلّ الدراسة؛ إذ إنّ الموجودات المتغيرة تشكّل الجزء الأكبر من إجمالي الموجودات، وتمثّل الموجودات المتغيرة بمجمليها المستلزمات الزراعية، التي تتعامل بها الشركة؛ إذ بلغت أعلى قيمة للعائد على الموجودات عام 2017، وكان نحو 22.23 %، وهذا يعني أنّ كل دينار مستثمر في أصول الشركة يولّد أرباحاً بمقدار 22.23 %، بينما كانت أقل نسبة له عام 2015، وبلغت نحو -0.83 %، وهذه النسبة متّفقة مع الخسارة التي مرّت بها الشركة في العام المذكور أعلاه، مع العرض أنّ سبب الخسارة في العام أعلاه، وُضّح عند حساب المعيار السابق (نسبة هامش الربح)، ويُعبّر عن ذلك بوضوح أيضاً معدل التغيّر في معدل العائد على الموجودات الموضّح بالجدول نفسه، الذي تراوح هو الآخر بين القيم السالبة والموجبة، وبلغ أكبر معدل تغيّر له أثناء مدة

الدراسة عام 2017، وبلغ نحو 392.11%، وهو متوافق مع أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات الذي حققته الشركة في العام نفسه.

جدول (5) العائد على الموجودات، ومعدل التغير فيه لشركة التجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

السنة	العائد على الموجودات %	معدل التغير في العائد على الموجودات %	السنة	العائد على الموجودات %	معدل التغير في العائد على الموجودات %
2000	5.450	0	2012	1.258	-32.086
2001	1.934	-64.504	2013	0.802	-8.369
2002	2.268	6.114	2014	0.341	-8.460
2003	1.551	-13.153	2015	-0.835	-21.567
2004	2.875	24.294	2016	0.861	31.114
2005	12.673	179.786	2017	22.230	392.107
2006	12.413	-4.764	2018	5.920	-299.281
2007	4.594	-143.468	2019	4.591	-24.379
2008	1.347	-59.586	2020	2.854	-31.883
2009	2.757	25.867	2021	4.631	32.614
2010	6.482	68.351	2022	0.594	-74.081
2011	3.006	-63.769			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.



شكل (8) معدل العائد على الموجودات للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

المصدر: من عمل الباحث اعتمادًا على الجدول (5).

المبحث الرابع: تقدير أهم معايير نسب النشاط للشركة العامة للتجهيزات الزراعية

تهتم نسب النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة على مختلف الصعد التشغيلية، كإدارة المخزون، والذمم المدينة، والموجودات الثابتة، وهو ما يفسر تسميتها بنسب التشغيل، والمتبع لهذه النسب يمكنه رصد العلاقة المهمة بين الموجودات المتداولة، والثابتة من جهة، والمبيعات من جهة أخرى، فاستغلال المؤسسة لهذه الموجودات، وإدارتها بشكل جيد وفعال؛ لا بد أن يعزز حجم المبيعات، ويرفع من معدلاتها، مما سينعكس حتماً على ربحية المؤسسة وسيولتها، وهو ما يجعل هذه النسب مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي، ومن أهم نسب النشاط نجد ما يلي (2) :

أولاً: نسبة دوران المخزون السلعي

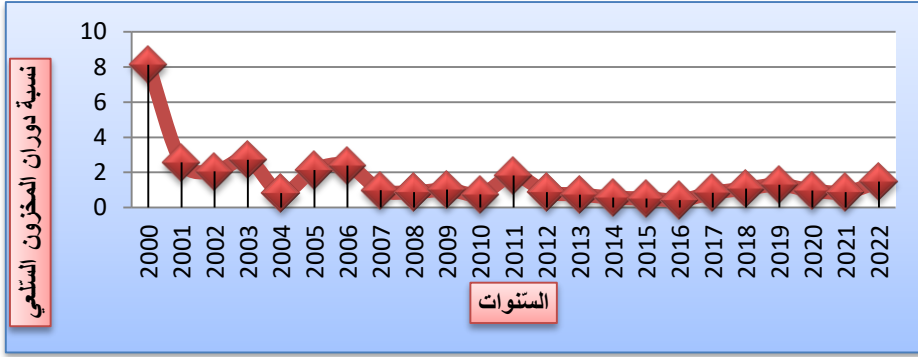
توضح هذه النسبة مدى نشاط الموجودات، وقدرتها على توليد المبيعات بوساطة استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وهي عبارة عن حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الموجودات المتداولة والثابتة، (نسبة دوران المخزون السلعي = المبيعات ÷ المخزون السلعي)، وكلما زادت قيم هذه النسبة دلّ ذلك على كفاءة أداء المؤسسة، والعكس صحيح، ويجب أن يراعى أن قيم هذه النسبة تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها الاقتصادي؛ إذ إنّ نشاط بعض المؤسسات يتطلب أصولاً ثابتة كبيرة، على العكس من مؤسسات أخرى يتطلب نشاطها أصولاً متداولة كبيرة، وكما هو الحال فيما يتعلق بالشركة قيد الدراسة، وتكشف قيم نسب دوران المخزون السلعي للشركة الواردة في الجدول (6) والشكل (9)، أدناه، عن عدد مرّات تدوير مخزون الشركة، وتحويله بوساطة عملية البيع إلى نقد (سيولة مالية)، وبلغت أعلى قيمة للنسبة سابقة الذكر أعلاه، أثناء مدّة الدراسة نحو (12,8)، وكانت عام 2000، فيما بلغت أقل قيمة للنسبة سابقة الذكر أعلاه أثناء مدّة الدراسة نحو (42,0)، وكانت عام 2016، وجاءت قيم نسب معيار متوسط مدّة الاحتفاظ بالمخزون، حسب، (متوسط مدّة الاحتفاظ = 360 ÷ نسبة دوران المخزون السلعي)، متوافقة مع نسب معيار دوران المخزون

السلعي للشركة؛ إذ تراوحت ما بين أدنى (عدد أيام)، للاحتفاظ بالمخزون، التي بلغت نحو (44) يوماً، وكانت في عام 2000، بينما بلغت أعلى (عدد أيام) للاحتفاظ بالمخزون نحو (853) يوماً، وكانت في عام 2016، كما موضح بالجدول (6) والشكل (10)، وهذا يعني انخفاض كفاءة الشركة بإدارة مخزونها بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة، التي تلت عام 2000، خاصة في المدة من (2012-2016)؛ إذ سجلت قيم النسبة في هذه الأعوام انخفاضاً تنازلياً متسلسلاً، وبالرغم من زيادة قيمة النسبة بعد عام 2016؛ إلا أن الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذه النسبة في سنة الأساس 2000، وكما هو موضح في الجدول والشكل أدناه.

جدول (6) نسبة دوران المخزون، ومتوسط مدة الاحتفاظ به للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2022-2000).

السنة	نسبة دوران المخزون السلعي	متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون (يوم)	السنة	نسبة دوران المخزون السلعي	متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون (يوم)
2000	8.120	44.338	2012	0.884	407.316
2001	2.580	139.541	2013	0.742	485.278
2002	2.071	173.796	2014	0.566	636.105
2003	2.716	132.560	2015	0.518	695.460
2004	0.833	432.319	2016	0.422	853.440
2005	2.143	167.986	2017	0.840	428.547
2006	2.390	150.622	2018	1.081	333.009
2007	0.984	365.838	2019	1.294	278.296
2008	0.880	409.192	2020	0.964	373.419
2009	1.018	353.691	2021	0.878	409.886
2010	0.754	477.461	2022	1.473	244.357
2011	1.821	197.674			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.



شكل (9) نسبة دوران المخزون السلعي للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).
المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول (6).



شكل (10) متوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

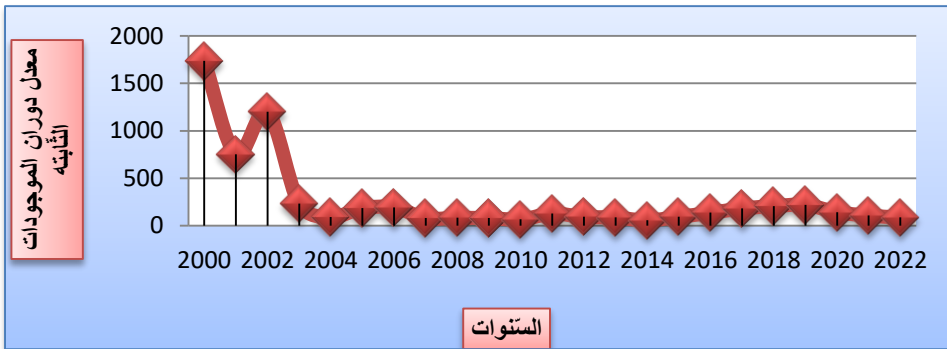
المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول (6).

ثانياً: معدل دوران صافي الموجودات الثابتة

تشير زيادة قيم هذا المعيار إلى رفع مستوى الكفاءة الإدارية للمؤسسة وفعاليتها في استخدام أصولها الثابتة في خلق المبيعات، فضلاً عن أنه يُعدّ مؤشراً جيّداً لمدى كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها المستثمرة في الموجودات الثابتة، ويتم حسابه بقسمة صافي المبيعات على صافي الموجودات الثابتة، (معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / (الموجودات الثابتة - الاندثرات) × 100).

وتكشف قيم نسب معدل دوران صافي الموجودات الثابتة الواردة في الجدول (7)، والشكل (11)، أدناه عن عدم الاستقرار؛ إذ تراوحت ما بين الارتفاع مرة، والانخفاض مرة

أخرى أثناء مدة الدراسة، وبلغ أعلى حد لها نحو (% 1736.6)، وكانت في عام 2000، بينما بلغ أدنى حد لها نحو (57.12%)، وكانت في عام 2014، وهذا يعني انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الثابتة بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة، التي تلت عام 2000، وبالرغم من زيادة قيمة النسبة بشكل تصاعدي من عام 2014 إلى عام 2019؛ إلا أنّ الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذه النسبة في سنة الأساس 2000، وكما هو موضح في الجدول والشكل أدناه.



شكل (11) معدل دوران الموجودات الثابتة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى الجدول (7).

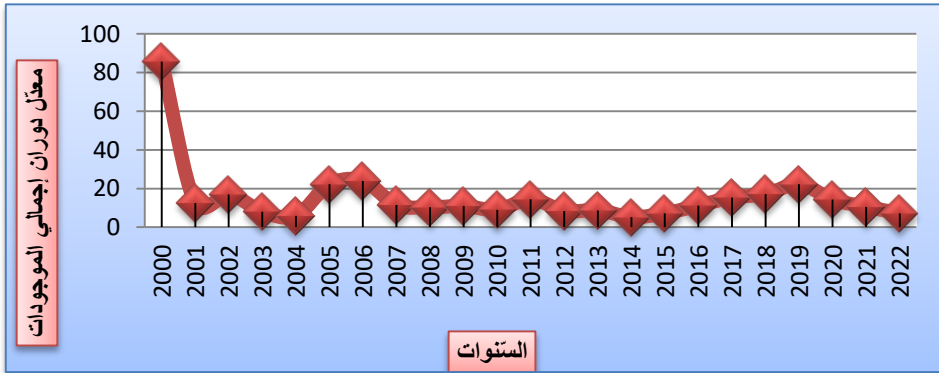
جدول (7) معدل دوران الموجودات الثابتة للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

السنة	معدل دوران الموجودات الثابتة %	السنة	معدل دوران الموجودات الثابتة %
2000	1736.676	2012	94.283
2001	753.888	2013	87.171
2002	1201.186	2014	57.117
2003	232.872	2015	94.951
2004	92.703	2016	137.460
2005	185.551	2017	182.001
2006	193.261	2018	207.037
2007	81.023	2019	220.678
2008	83.406	2020	143.252
2009	81.577	2021	107.777
2010	67.106	2022	87.201
2011	129.172		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.

ثالثاً: معدل دوران إجمالي الموجودات

توضّح هذه النسبة مدى كفاءة المؤسسة، وقدرتها على توليد المبيعات بواسطة استخدام أصولها الإجمالية، وهي عبارة عن حاصل قسمة صافي المبيعات على إجمالي الموجودات المتداولة والثابتة، (معدل دوران إجمالي الموجودات = صافي المبيعات ÷ مجموع الموجودات $\times 100$)، كما إنّ زيادة قيم المؤشر أعلاه تدلّ على أنّ إدارة الوحدة الاقتصادية تستغل الأموال المستثمرة في أصولها بكفاءة وفعالية متزايدة، وتكشف قيم نسب معدل دوران إجمالي الموجودات الواردة في الجدول (8) والشكل (12)، أدناه، عدم الاستقرار؛ إذ تراوحت ما بين الارتفاع مرة، والانخفاض مرة أخرى أثناء مدّة الدراسة، وبلغ أعلى حدّ لها نحو (85.6 %)، وكانت في عام 2000، بينما بلغ أدنى حدّ لها نحو (5.2 %)، وكانت في عام 2014، وهذا يعني انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الإجمالية بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة، التي تلت عام 2000، وبالرغم من زيادة قيمة النسبة بشكل تصاعدي من عام 2014 إلى عام 2019؛ إلّا أنّ الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذه النسبة في سنة الأساس 2000، وكما هو موضّح في الجدول والشكل أدناه.



شكل (12) معدل دوران إجمالي الموجودات للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدّة (2000-2022).
المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى الجدول (8).

جدول (8) معدل دوران إجمالي الموجودات للشركة العامة للتجهيزات الزراعية للمدة (2000-2022).

السنة	معدل دوران إجمالي الموجودات %	السنة	معدل دوران إجمالي الموجودات %
2000	85.685	2012	8.384
2001	12.399	2013	8.715
2002	16.972	2014	5.204
2003	7.957	2015	7.097
2004	5.842	2016	11.168
2005	22.183	2017	15.311
2006	23.967	2018	17.068
2007	11.395	2019	22.206
2008	10.238	2020	14.272
2009	10.927	2021	10.468
2010	8.936	2022	7.207
2011	14.468		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير ديوان الرقابة المالية، والشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ قسم الحسابات لسنوات الدراسة.

الخاتمة

كانت دراستنا في هذا البحث تنصب بشأن إظهار الشركة في صورتها الحقيقية كمركز قرار مستقل، وبغية تقييم الأداء المالي للمؤسسة من أجل تحديد نقاط القوة والمحافظة عليها، والسعي لتحسينها، ونقاط الضعف، والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسيير عليه الشركة في اتخاذ قراراتها، وذلك بدراسة وتحليل الوضع المالي للشركة، ومن الجدير بالذكر أنّ للشركة العديد من الإنجازات نفّذتها على أرض الواقع بعد عام 2019، بالرغم من غياب الدعم الحكومي الذي تتلقاه من الجهات المعنية بعد العام أعلاه، وأهمّها:

1. تنفيذ مشروع البيع (بطريقة العرض والتسويق)، الذي نتج عنه منح الشركة ميزة التسويق التخصّصي، وزيادة مواردها المالية، وتوسّع آفاق تعاملاتها مع القطاع الخاص.
2. فتح منافذ تسويقية جديدة، فضلاً عن منافذها التسويقية المنتشرة في (15) محافظة في البلد عن طريق منح وكالات عددها (240) وكالة للمهندسين الزراعيين.
3. إجراء التعاقدات بصورة مباشرة مع وزارة الصناعة في مجال المستلزمات الزراعية دون الحاجة إلى الوسطاء، الأمر الذي انعكس إيجابياً بدوره على أسعار الشراء وتقليل سلسلة الروتين الطويل.

4. الاستثمار المالي عن طريق شراء الشركة أسهم شركات أخرى، مثل (شركة الكندي للأدوية واللقاحات، والشركة العراقية لإنتاج البذور).
5. زيادة الموجودات الرأسمالية الثابتة، (شراء أراضٍ، وتشييد مخازن نموذجية للمستلزمات الزراعية، وشراء قطع أراضي سكنية للموظفين وبيعها لهم بالاقساط).
6. فتح باب التقلات للموظفين للوزارات الأخرى وحسب الرغبة لغرض السيطرة على الترهّل في الملاك الوظيفي، والبطالة المقنعة.
7. تبني الشركة الحوكمة الإلكترونية من خلال تصميمها أنظمة تعمل بموجب قواعد البيانات، (أوراكل) وبلغت برمجة (SQL)، التي تمتاز بحفاظها على سرية البيانات وقدرتها على التعامل مع حجم كبير جداً من المعلومات، ولدى الشركة الآن عدد من الأنظمة المهمة، منها، (نظام المحاسبي الموحد، ونظام السيطرة المخزنية، ونظام المبيعات النقدية، ونظام المبيعات الآجلة، ونظام المحاسب المالي، ونظام الأفراد المتكامل، ونظام الأرباح والمستلزمات، ونظام خطابات الضمان، ونظام البيع المباشر، ونظام خدمات الاستيراد، ونظام القوى العاملة، ونظام الوكالات).

الاستنتاجات

1. حققت الشركة أرباحاً صافية لأغلب مدة الدراسة من (2000-2020)، وبلغت أكبر قيمة لها عام 2017، وكانت نحو (282.13) مليار دينار عراقي، ويرجع السبب إلى اتباع الشركة استراتيجية البيع بالآجل لبعض بضائعها في العام أعلاه.
2. سجلت الشركة عجزاً قدره بنحو (-10.58)، مليار دينار عراقي في عام 2015، مع العرض أنّ سبب العجز يعود إلى سرقة المخزون السلعي للشركة في إحدى المحافظات من تنظيم داعش.
3. تمثل إيرادات النشاط التجاري الجزء الأكبر من الإيرادات الإجمالية للشركة أثناء مدة الدراسة، وجاء معدل التغير لها موجب الإشارة لأغلب سنوات الدراسة.
4. كانت قيمة إيرادات النشاط التجاري أكبر من قيمة الإيرادات الإجمالية للشركة لعام 2011، ويرجع السبب في ذلك إلى طرح قيمة المخزون السلعي لمعالجة الوضع الذي مرّ به البلد (حرب عام 2003).

5. تشير قيم معيار هامش الربح الإجمالي على الرغم من تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض أثناء مدة الدراسة (2000-2020) إلى كفاءة إدارة الشركة في أداء عملياتها التشغيلية للموارد أثناء المدة المذكورة بصورة عامة، ما عدا عام 2015.
6. تشير قيم معيار العائد على الموجودات بالرغم من تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض أثناء مدة الدراسة (2000-2020) إلى كفاءة إدارة الشركة في أداء عملياتها الاستثمارية للأصول أثناء المدة المذكورة بصورة عامة، ما عدا عام 2015، وأن مجمل الموجودات التي تتعامل معها الشركة هي أصول متغيرة تتمثل بالمستلزمات الزراعية، وأن معدل التغير لها كان موجب الإشارة لأغلب سنوات الدراسة.
7. تشير قيم معياري نسبة دوران المخزون، ومتوسط مدة الاحتفاظ بالمخزون إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة مخزونها بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة، التي تلت عام 2000، خصوصاً في المدة من (2012-2016)؛ إذ سجلت قيم المعيارين في هذه الأعوام انخفاضاً تنازلياً متسلسلاً، وأن هناك زيادة في قيم المعيارين بعد عام 2016؛ إلا أن هذه الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذين المعيارين في سنة الأساس 2000.
8. تشير قيم معيار معدل دوران الموجودات الثابتة إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الثابتة بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة التي تلت عام 2000، وأن هناك زيادة في قيمة المعيار أعلاه بشكل تصاعدي من عام 2014 إلى عام 2019؛ إلا أن الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذا المعيار في سنة الأساس 2000.
9. تشير قيم معيار معدل دوران إجمالي الموجودات إلى انخفاض كفاءة الشركة بإدارة أصولها الإجمالية بالشكل الأمثل في الأعوام جميعاً قيد الدراسة التي تلت عام 2000، وبالرغم من زيادة قيمة المعيار بشكل تصاعدي من عام 2014 إلى عام 2019 إلا أن الزيادة كانت متواضعة جداً مقارنة مع أعلى قيمة لهذا المعيار في سنة الأساس 2000.

التوصيات

1. ضرورة مخاطبة الشركة متمثلة (بمجلس الإدارة لديوان وزارة الزراعة ليطم بدورهم مفاتحة مجلس رئاسة الوزراء ومجلس النواب العراقي)، لغرض الموافقة والمصادقة على اقتراح تعديل المادة (11)/ رابعاً من قانون الشركات المرقم 22 لعام 1997 المعدل، التي تنص، توزيع أرباح الشركة (45% حصّة الخزينة العامة، 33% حصّة حوافز الربح لموظفي الشركة وللمتميزين منهم ولأعضاء مجلس الإدارة، 5% حصّة البحث والتطوير، 5% للخدمات الاجتماعية للعاملين، المتبقي منه للاحتياط)، لتكون بالشكل الآتي: (70% من الربح يخصص لنمو الشركة في مجال زيادة استيرادات المستلزمات الزراعية 10% توزع أرباحاً على العاملين، ومجلس الإدارة والأعضاء 10% نسبة الاحتياطي 5% للبحث والتطوير 5% للخدمات الاجتماعية).
2. في حال تعذر تنفيذ ما جاء بالفقرة (1) أعلاه؛ نوصي بضرورة زيادة النفقات المالية المرصودة للشركة من الجهات المعنية لممارسة دورها بالشكل الذي يتناسب مع حجم ومتطلبات تنمية القطاع الزراعي.
3. ضرورة إجراء بحوث ودراسات مستقبلية تخص الشركة، تركز على حساب معايير أخرى لتقييم الأداء المالي أكثر دقة بغية تشخيص الوضع المالي بأقرب صورة للواقع.

المصادر

1. أحمد جميل محمد، 2020، أثر فعالية النظام المحاسبي في تنظيم الإدارة المالية في الشركات -دراسة ميدانية، مجلة دراسات الأعمال والإدارة، المجلد (5)، العدد (4)، ص 2032.
2. أوصيف عيسى، 2018، استخدام النسب المالية ومؤشرات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، رساله ماجستير، جامعة محمد بوضياف/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبية، ص 87، 85.
3. باخجة عبد الله محمد، زكار علي أحمد، 2020، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية - دراسة ميدانية في نورث بنك، مجلة زانست العلمية، المجلد (5)، العدد (4)، ص 750.
4. بركاني، رميس، 2020، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة تعاونية الحبوب والقول الجافة - أم البواقي، رساله ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي / كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، ص 11.
5. بلغالي، عائشة، 2017، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين نموشنت، من 2013-2015، مذكرة الليسانس المهني، جامعة قاصدي مرباح/ معهد التكنولوجيا - قسم الإدارة، ص 3.
6. بن دحو، بكر اوي محمد، 2021، مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي في البنوك الخاصة في الجزائر 2000-2018، رساله ماجستير، جامعة أحمد دراية/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية - قسم العلوم الاقتصادية، ص 11.
7. بن زغيب، إكرام، لشهب، لامي، 2021، واقع استخدام مؤشرات الأداء في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في برج بوعربريج، رساله ماجستير، جامعة برج بوعربريج/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، ص 8.
8. بن عياش، ليليه، بولورت، منى، 2021، محدّات الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة قياسية لمجمع صيدال، للمدة 2010-2019، رساله ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، ص 29.
9. دزايت، خديجة، معط الله، مبروك، 2013، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حاله شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، رساله ماجستير، جامعة قاصدي مرباح/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم الاقتصادية، ص 65.
10. سميرة خالد علي، 2022، التحليل المالي، أنواعه وأهميته للمؤسسات، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد (5)، العدد (50)، ص 1429.
11. عادل عشي، 2002، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002، رساله ماجستير، جامعة محمود خضير/ كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية - قسم علوم التسيير، ص 23.
12. فهمي مصطفى، 2008، التحليل المالي، رام الله - فلسطين، الطبعة الأولى، ص 60.
13. مريم قمر، لمياء حميد، 2017، دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، رساله ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى/ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير، ص 68.
14. وحيد محمود، سيف عبد الرزاق، 2009، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة تنمية الزافدين، المجلد (32)، العدد (100)، ص 10.